

حقوق الإنسان والتعافي الاقتصادي من كوفيد-19

مفاهيم رئيسية هي سلسلة تشرح بطريقة واضحة وسهلة العلاقة بين حقوق الإنسان والقضايا الرئيسية المتعلقة بالاقتصادات العادلة والمستدامة.

هنا نجيب على:

ما هي مظاهر الظلم الهيكلي التي كشفت عنها جائحة كوفيد-19؟

ما الذي نحققه من النظر إلى جهود التعافي الاقتصادي من كوفيد-19 من منظور حقوق الإنسان؟

ماذا تقول التزامات حقوق الإنسان عن الإجراءات اللازمة لتحقيق التعافي العادل؟

كيف يمكننا محاسبة الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة القوية على ما يتخذ من تدابير في هذا المجال؟



• أظهرت أزمة كوفيد-19 مدى أهمية إعادة تصميم النظام الاقتصادي على نحو جذري بطريقة تضمن سلامة الجميع وأمنهم.

• كانت مظاهر اللامساواة المتفاقمة التي أبرزتها الجائحة سبباً مباشراً لظهور دعوات من قبل بعض القادة إلى "إعادة البناء بشكل أفضل"، و "إعادة الضبط" للأسمالية. ولكن، ما يروج له غالباً وراء هذا الخطاب هو العودة السريعة إلى العمل كما هو معتاد.

• كيف نجعل هذا التحول واقعاً؟ تعطينا معايير حقوق الإنسان خارطة طريق لما نهدف إليه وكيفية التقدم في سبيل تحقيقه.

1. ما هي مظاهر الظلم الهيكلي التي كشفت عنها جائحة كوفيد-19؟

أن أكثر من 160 مليون شخص قد يقعون في براثن الفقر المدقع نتيجة لهذه الجائحة



فقد أحدثت حالة الطوارئ الصحية صدمة اقتصادية عالمية على نطاق غير مسبوق - مما أدى إلى ركود عالمي لم نشهده منذ الكساد العظيم. تبذل الدول الغنية كل الموارد التي في وسعها لمواجهة هذه المشكلة حتى تتعدى مرحلة الصدمة. لكن البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لا تستطيع أن تفعل الشيء نفسه في أغلب الوقت.

يقدر البنك الدولي أن أكثر من 160 مليون شخص قد يقعون في براثن الفقر المدقع نتيجة لهذه الجائحة. أربعة من كل خمسة وسط هؤلاء موجودون في جنوب آسيا أو في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. لقد تضاعفت مستويات الجوع الحاد في جميع أنحاء العالم - وتركزت إلى حد كبير في أكثر من عشرين دولة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وغرب آسيا. كذلك جاء فقدان الوظائف المرتبط

لا شك أن أزمة كوفيد-19 أثرت علينا جميعاً. فقد قامت بتذكرنا بمدى عمق الترابط بيننا جميعاً وكيف أن خياراتنا الجماعية وضعت بعضاً منا في مواضع خطيرة، قد تفوق ما تعرض له الآخرين. بالإضافة إلى الخسائر البشرية المأساوية للفيروس نفسه، تكشف الجائحة عن مظاهر الظلم وانعدام العدالة الجسيمة التي ينطوي عليها نموذجنا الاقتصادي الحالي - من ظروف عمل غير مستقرة وخدمات عامة مستنفدة، إلى استحواذ الشركات على الموارد، والتوزيع غير العادل للرعاية.

لقد أدت الجائحة إلى "زيادة مفرطة" في أشكال اللامساواة بجميع أنواعها. حيث يتحول الحرمان الاقتصادي إلى عامل رئيسي محوري يؤثر في الواقع المعيشي للناس. يعاني الأشخاص الذين يعيشون في فقر، لا سيما الأقليات العرقية والمهاجرون، من أعلى معدلات الإصابة والوفيات. كذلك بسبب وجود عدد كبير من النساء في الوظائف غير المستقرة، فقد تضررت سبل عيش النساء بشدة - غالباً بدون حماية اجتماعية كافية.



من بين الأبعاد العديدة للامساواة التي ضاعفتها جائحة كوفيد-19، تعد اللامساواة بين البلدان أحد أكثر تلك الأبعاد وضوحًا. لقد كانت أيضًا واحدة من أقل الأبعاد التي تعرضت للمعالجة.

بالجائحة بالضرر الشديد على البلدان متوسطة الدخل. في حين أن هذه الأرقام قد تبدو مجردة، إلا أن لها تأثيرًا حقيقيًا على حياة الناس. على سبيل المثال، تحملت مئات الآلاف من النساء في بنغلاديش وكمبوديا العبء الأكبر من اضطرابات سلسلة التوريد- تم تسريحهن دون أجر مقابل لعملهن، بعد أن تم إلغاء الطلبات من قبل شركات الأزياء السريعة.

لعل البعد الأكثر وضوحًا هو التفاوت العالمي في الحصول على اللقاحات. تواصل البلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية تخزين مخزونات محدودة لضمان تلقيح معظم سكانها في عام 2021 ، بينما ينتظر سكان جنوب الكرة الأرضية عدة سنوات. والنتيجة هي اتساع التفاوتات واللامساواة في النتائج الصحية والاقتصادية بين العالم الغني وبقية العالم.

لا يتعلق الأمر بنقص الموارد اللازمة لتحقيق انتعاش اقتصادي عادل. الأمر هو أن النظام الحالي قد سهل تركيز الموارد بصورة مفرطة في أيدي قلة من ذوي النفوذ.

ففي حين خسر العمال في جميع أنحاء العالم ما يقدر بنحو 3.7 تريليون دولار من الدخل، زاد المليارديرات ثروتهم بمقدار 3.9 تريليون دولار في عام 2020. فوفقًا لمنظمة أوكسفام، إن زيادة ثروة أكبر 10 مليارديرات، وحدها، كفيلة بأن تدفع مقابل تلقيح الجميع والبقاء بعيدًا عن الفقر. يوضح هذا مدى أهمية إعادة تصميم هذا النظام بشكل جذري، لإنشاء الاقتصاد بطريقة تضمن سلامة الجميع وأمنهم.



2. ما الذي نحققه من النظر إلى جهود التعافي الاقتصادي من كوفيد-19 من منظور حقوق الإنسان؟

هناك اتفاق واسع النطاق على أننا بحاجة إلى استثمار ضخم للموارد - يشار إليه غالبًا باسم "الحافز المالي" - لمعالجة التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 ومعالجة تأثيره على حياة الناس وسبل عيشهم. لكن الإجماع أقل حول شكل هذا الاستثمار. يختلف الشكل المحدد للحزم والتدابير اللازمة للتعافي العادل من بلد إلى آخر. لكن، في جميع الحالات، إن كيفية تمويل الحكومات لمثل هذه التدابير هو ما سيحدد ما إذا كانت أوجه اللامساواة ستتقلص أم تتزايد - وما إذا كان ذلك سيسفر عن حياة كريمة أم إذا كانت تلك الحياة ستظل بعيدة المنال بالنسبة لبلايين البشر.

أصبحنا نسمع دعوات إلى "إعادة البناء على نحو أفضل" أو ما يسمى بـ "Build Back Better" و "إعادة الضبط الجذري" "Great Reset" للرأسمالية، من قبل القادة عبر المجالات العامة والخاصة. لكن وراء هذا الخطاب، ما يتم الترويج له في الغالب هو العودة السريعة إلى العمل كما هو معتاد: رؤية تنموية يستمر فيها التمويل الخاص في لعب دور قوي، على الرغم من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية واسعة النطاق التي تسببت فيها هذه القوة.

لا شك أن الحقوق تمنحنا صورة شاملة عن الرفاه؛ فجميع الحقوق مترابطة وتعتمد على بعضها البعض. يوجهنا هذا نحو الاستثمار في حلول السياسات التي تعطي الأولوية لرفاه الناس وتستجيب لاحتياجات فئات اجتماعية بعينها. كما أنها تؤكد أن لدينا جميعًا مصلحة في ضمان استثمار الحكومات في السياسات التي يمكن أن تعالج الفقر واللامساواة وغيرها من المشاكل الاجتماعية.

إن الاعتماد على معايير ومبادئ حقوق الإنسان يمكن أن يساعدنا في تحديد كيفية جمع الموارد اللازمة لمثل هذا الاستثمار وتوزيعها بطريقة عادلة ومنصفة مراعية للمنتظر الجنساني/الجنس. إذ إن معايير المساواة وعدم التمييز تضع التزامًا على الحكومات بسد الفجوة بين الفئات المختلفة - الأغنياء والفقراء، والنساء والرجال، والجماعات العرقية والإثنية المختلفة. كما أنها تعطينا أداة للمطالبة بسياسات إعادة التوزيع؛ بما في ذلك أدوات لمواجهة تركيز الثروة في أيدي الفئة التي تعتلي القمة.

يمكن أن يساعد ذلك في تصحيح عدم تناسق القوة في قرارات السياسة ذات الصلة. يتطلب النهج القائم على الحقوق للتعافي مزيدًا من الشفافية والمساءلة. وهذا يعني أن مساحات صنع القرار يجب أن تكون متاحة للتداول الديمقراطي والمشاركة على جميع المستويات.

يضع منظور حقوق الإنسان الناس أولاً عند كيفية تصور جهود التعافي. وهذا ما يمنحنا أدوات للضغط من أجل اتخاذ الخيارات الصحيحة عندما يتعلق الأمر بتعبئة الموارد وتخصيصها.

هكذا يعطينا هذا النهج أداة للمطالبة بـ التحسين المستمر. كما أنه يمنحنا أسبابًا للمطالبة بـ إعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات المحرومة التي تواجه أشكالًا منهجية ومتقاطعة من التمييز. للمساواة معنى محدد -محول- في قانون حقوق الإنسان. يجب أن تكون المساواة "جوهرية" أو "ملحوظة بشكل مادي". ويشمل هذا المساواة في النتائج، ويتم قياسها بشكل كلي طبقاً لمستويات التمتع بالحقوق.

الأهم من ذلك، أن هذه الاستحقاقات تفرض التزامات مقابلة على الحكومات من أجل:

• احترام حقوق الناس - بمعاملة الناس معاملة عادلة وإنسانية.

• حماية حقوق الناس- من خلال اتخاذ إجراءات لمنع الانتهاكات التي يرتكبها الآخرون، لا سيما القطاع الخاص، والتحقيق فيها ومعاينة مرتكبيها.

• إعمال حقوق الناس- من خلال اتخاذ خطوات لتسهيل الوصول إلى السلع والخدمات التي يحتاجها الأشخاص لإعمال حقوقهم، بما في ذلك توفير تلك السلع والخدمات عندما لا يتمكن الناس من الوصول إليها بطريقة أخرى.

هناك اتفاق واسع النطاق على أن لهذا الالتزام ثلاثة أبعاد:

توليد (أو توفير) الموارد: أي كيف تجمع الحكومات الأموال؛

تخصيص الموارد: أي ما تخصصه الحكومات في ميزانياتها من موارد لأبواب أو أغراض معينة؛

إنفاق الموارد: أي كيف يتم إنفاق الأموال المخصصة بالفعل ومن المستفيد.

يوجه قانون حقوق الإنسان الحكومات إلى جمع الأموال بطريقة تدر دخلاً ملائماً أو كافياً. هذا يعني أنه يجب أن يكون كافياً لتمويل البنية التحتية والسلع والخدمات اللازمة لضمان الحقوق. يجب أيضاً أن تكون طرق جمع الأموال، بما فيها الضرائب، منصفة، تصاعديّة أو عادلة اجتماعياً. هذا يعني، على سبيل المثال، أن الفقراء لا يجب أن يكون لديهم عبء ضريبي أكبر من عبء الأغنياء، وأن النظام الضريبي لا يفضل الرجال على النساء.

لتوفير الموارد لتعافي عادل من كوفيد-19، فإن الإصلاحات المنهجية التي تضمن لمن هم في القمة أن يدفعوا حصتهم العادلة هي أمر جد ضروري. وهذا يعني بشكل ملموس:

• إنهاء الاعتماد المفرط على الضرائب "غير المباشرة" مثل ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة، التي تميل إلى أخذ حصة أكبر من دخل الفقراء؛

إن التفكير في التعافي من الوباء باعتباره مسألة تتعلق بحقوق الإنسان يؤكد أيضاً على أننا جميعاً لدينا مصلحة - يجب أن نكون قادرين على المشاركة بشكل هادف - في المناقشات السياسية واتخاذ القرارات بشأن جهود التعافي.



3. ماذا تقول التزامات حقوق الإنسان بشأن الإجراءات اللازمة لتحقيق التعافي العادل؟

تؤكد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أن لكل فرد الحق في المقومات أو الظروف المادية الضرورية للكرامة والحرية والرفاه. وهذا يضمن ما هو أكثر بكثير من حد أدنى من الكفاف الأساسي. بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، يجب "تحقيق الأعمال الكامل" للحقوق الاقتصادية والاجتماعية "بشكل تدريجي".

• الاستثمار طويل الأجل في تعزيز الخدمات العامة والذي سيصير أمرًا بالغ الأهمية لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية - بما في ذلك تغير المناخ. الخدمات العامة- مثل الصحة والتعليم والنقل- هي أجزاء أساسية من البنية التحتية. فإنها توفر الأساس لحياة كريمة. على مدى العقود القليلة الماضية، دعمت الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، انخفاض الاستثمار المزمع في تلك الخدمات، والخصخصة الشاملة لها. وقد رأينا العواقب الوخيمة لهذا التوجه خلال الجائحة.

• تعتبر أنظمة الحماية الاجتماعية القوية- تلك التي تتضمن دعم الدخل الشامل- بالغة الأهمية لمعالجة الفقر واللامساواة. يمكنهم تقليل وإعادة توزيع أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، ودعم العمال في الاقتصاد غير الرسمي، وتعويض العمال المتأثرين بالتحويلات الاقتصادية (على سبيل المثال عند التحول للاقتصادات الأكثر اخضرارًا). لقد حرمت الجائحة الملايين من مصادر رزقهم. أغلقت الشركات، وتعطلت سلاسل التوريد، وترك الناس دون أي وسيلة لكسب الدخل أثناء الإغلاق. في معظم الحالات، كانت أنظمة الحماية الاجتماعية الحالية غير قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية لأولئك الذين لا يستطيعون العمل.

• ضمان حوافز الأعمال يعزز السلوك المسؤول للشركات. وضعت الحكومات وستواصل ابتكار خطط الإنقاذ التجاري، والقروض التي يمكن الاعفاء من سدادها (القروض المغفورة)، وغيرها من الحوافز الممولة من القطاع العام. تماشيًا مع التزامات الحكومات في مجال حقوق الإنسان، يجب استخدام الأموال العامة بطرق تؤدي إلى تحسين التمتع بالحقوق، وليس دعم الشركات القوية فحسب، من دون مطالبتهم باحترام حقوق الإنسان. إذ ينبغي أن يأتي تصميم حوافز الشركات تلك، وحزم الإنقاذ التجاري، بطريقة تحمي العمال، وتكافئ السلوك التجاري المسؤول، وتمنع الممارسات التعسفية.

بطبيعة الحال، إن قدرة أي دولة على سن أي من السياسات المذكورة أعلاه تحددها مكانتها في الاقتصاد العالمي. غالبًا ما تكون مساحة المرونة التي تتمتع بها البلدان الفقيرة في تحديد كيفية جمع الأموال وإنفاقها، التي يطلق عليها غالبًا مصطلح "الحيز المالي"، غالبًا ما تكون مقيدة بسبب وضعها الأضعف في الاقتصاد العالمي. لذا فإن اختلالات القوة في النظام الاقتصادي العالمي تمثل أهم عقبة هيكلية أمام التعافي العادل من أزمة كوفيد-19. إذ تتجلى هذه الاختلالات في ثغرات توفر إمكانية وقوع التجاوزات الضريبية؛ والتراجع في تطبيق الضوابط التنظيمية من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي؛ والوصول غير المتكافئ إلى الائتمان، مما يؤدي بالبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الي "مصائد ديون". لذلك، فإن معالجة التأثير غير متناسب لبلدان الشمال العالمي والشركات متعددة الجنسيات في منتديات الحوكمة الاقتصادية العالمية، مثل صندوق النقد الدولي، حيث يتم اتخاذ القرارات بشأن تنظيم النظام المالي، أمر بالغ الأهمية.



يعني الالتزام بهذه المعايير أن الحكومات يمكنها، بل ينبغي عليها أن تلعب دورًا في تشكيل التعافي الاقتصادي من كوفيد-19. على وجه الخصوص، من المتوقع أن تتخذ الحكومات خطوات ملموسة لضمان حقوق الناس باستخدام "أقصى الموارد المتاحة".

- زيادة معدلات الضرائب "المباشرة" على دخول أصحاب الدخل المرتفعة والشركات الأكثر ربحية؛
- إدخال أو زيادة الضرائب على الممتلكات والثروة والأصول الأخرى؛
- إصلاح النظام الضريبي العالمي لمنع التهرب الضريبي و ممارسات تجنب الضرائب.

بطبيعة الحال، إن تحديد إذا كانت الإيرادات المحصلة تحقق تقدمًا للحقوق أم لا يعتمد على كيفية إنفاقها. لذلك، يجب تحليل السياسات الضريبية وقرارات الميزانية معًا. فهناك العديد من المجالات الهامة للإنفاق التي يمكن تستثمر فيها الحكومات لضمان التعافي العادل من أزمة الجائحة، والتي يمكن لها أن تصب في جهود بداية القضاء من اللامساواة، بدلاً من إعادة إنتاجها فحسب. يشمل هذا:



في هذا السياق، يمكن أن يساعد قانون حقوق الإنسان في المطالبة بالإصلاحات اللازمة لمعالجة هذه الاختلالات. ذلك على الأخص في إطار ما يقع على عاتق الحكومات من "التزامات خارج الحدود الإقليمية" (بعبارة أخرى، الالتزامات تجاه الناس خارج حدودها). إذ تنطبق هذه الالتزامات عندما تعمل الحكومات بوصفها أعضاء في المنظمات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية) التي يمكن أن تجبر الحكومات بشكل فعال على اتخاذ قرارات السياسة المالية التي تضر بحقوق الناس. لذا على الحكومات اتخاذ مواقف تدفع المنظمة إلى التصرف بشكل متنسق مع التزاماتها باحترام حقوق الناس وحمايتهم وتطبيقها.

4. كيف يمكننا محاسبة الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة القوية على ما يتخذ من إجراءات في هذا المجال؟

(1) إعداد الأدلة من أجل التغيير

يتضمن استخدام مقارنة "التحليل القائم على الحقوق" لتحليل الاستجابات الاقتصادية لأزمة كوفيد-19 أكثر من "توليك" أو "دمج الأرقام" في حزم التعافي أو الإغاثة المعينة. تعتمد المقاربة القائمة على الحقوق في التحليل إلى النظر إلى النظام الأوسع، مع إظهار الروابط بين القرارات المتعلقة بجمع الأموال وإنفاقها؛ والآثار المترتبة على ذلك، فيما يتعلق بالسلع والخدمات؛ وتأثير هذا على رفاه الناس. في عملنا، وجدنا أن التعاون متعدد التخصصات أمر بالغ الأهمية لهذا النوع من التحليل المنهجي. على سبيل المثال، عقدنا شراكة مع الاقتصاديين التقدميين في معهد العدالة الاقتصادية لتحليل كيف يمكن لالتزامات دولة جنوب إفريقيا في مجال حقوق الإنسان أن توجه تدابير الاستجابة لأزمة كوفيد-19. ولهذا النوع من الشراكات ان ينتج عنه أدلة يمكن استخدامها من قبل الشركاء والحلفاء وأصحاب المصالح المشتركة، من أجل التأثير في مختلف الخيارات السياسية، أو تعزيز المشاركة في عمليات الموازنة الوطنية، أو تشكيل الخطاب العام حول أولويات الاستجابات الاقتصادية اللازمة لأزمة كوفيد-19.

(2) مناصرة إصلاحات سياسية ملموسة

لا يزال الوعي حول ما يمكن أن تسهم به حقوق الإنسان بشكل ملموس في تحديد حلول السياسات يمثل وعياً منخفضاً إلى حد كبير - بخلاف الوعي بمجرد تحديد المبادئ العامة. فكثيراً ما توصف

في سياق أزمة كوفيد-19، تتعرض فرص التغيير لتحولات مستمرة. في بعض الأحيان تبدو سائحة، وتبدو بعيدة المنال في أوان أخرى. فقد كشفت الجائحة، من بعض النواحي، عن أوجه الظلم الاقتصادي التي لم يعد من الممكن تجاهلها. أدى هذا بدوره إلى إعادة التفكير بشكل أساسي في الاقتصاد. على المستوى الأخص، أثار هذا الوضع سؤالاً أساسياً لا يُطرح بشكل كافٍ: ما الذي يسعى إليه الاقتصاد (ولمن)؟ يمكننا الاعتماد على حقوق الإنسان للإجابة على هذا السؤال.

من ناحية أخرى، تظل العديد من الحكومات - المتأثرة بالنخب القوية والمستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية - ملتزمة بمحاولة إعادة الاستقرار بدلاً من إصلاح هذا النظام المعطوب. لذا، ظلت اعتبارات حقوق الإنسان هامشية في المناقشات حول كيفية "إعادة البناء بشكل أفضل". ومن ثم، يتطلب تحدي هذا الأمر أن نكون أكثر جرأة وإبداعاً في استراتيجياتنا وتكتيكاتنا، متضمناً ذلك:

معايير حقوق الإنسان بشكل مختصر. ويتم استخدام مصطلحات متخصصة ولغة قانونية. وه أمر مهم في بعض السياقات، ولكن قد نشعرنا أيضاً بنوع من الانفصال عن المصاعب التي يواجهها كثير من الناس يومياً. لتحقيق جهود فعالة، لا يمكن أن تكون معايير حقوق الإنسان هذه المعايير مجال عمل المحامين وخبراء حقوق الإنسان فقط. نحن بحاجة إلى ترجمتها إلى أدوات مفيدة لدعم نشطاء العدالة الاجتماعية في تقديم مطالب واضحة للتغيير في السياسة والممارسة وكسب دعم واسع. سلسلة موجز **تعافي الحقوق** الخاصة بنا هي مثال على كيفية القيام بذلك.

(3) تجاوز الصوامع لبناء قوة جماعية

إن بناء قوة جماعية - عبر مختلف الحركات التي تعمل من أجل العدالة الاجتماعية - لهو أمر بالغ الأهمية لمواجهة التأثير الراسخ بعمق للمستفيدين من الوضع الراهن. لعل إنشاء مساحات للتعليم المشترك والانخراط فيها ووضع استراتيجيات جماعية والدعوة المشتركة لها كلها جهود تساعد على تحقيق ذلك. في مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية CESR، تعاوننا على مجموعة من جهود المناصرة الحيوية لجهود التعافي. لقد عقدنا أيضاً سلسلة من **محادثات مجتمعية** مع شركاء وحلفاء يعملون عبر حركات تهدف إلى التعافي العادل. كذلك تدعو سلسلة المدونات الخاصة بنا، سلسلة **مواجهة كوفيد**، مختلف الشركاء والحلفاء في جميع أنحاء العالم للتفكير في كيفية تأثير الجائحة في تشكيل عملهم وتحويله. ولا شك أن هذه الأنشطة تتيح لنا التعلم من عمل بعضنا البعض؛ والتفكير بشكل جماعي في التحديات والفرص المشتركة؛ واستكشاف أفكار للبقاء على اتصال ومشاركة أفضل لتحقيق الأهداف المشتركة.

(4) اقتراح رؤى بديلة

إلهام التحرك واتخاذ الخطوات، نحتاج إلى اقتراح شيء جديد، بدلاً من مجرد انتقاد ما لدينا. في أي تغيير سياسي كبير، تلعب الروايات والرؤى الجديدة دوراً حاسماً في تغيير التصورات العامة وتوسيع النافذة لما هو ممكن. هناك مجموعة من الرؤى المثيرة والتقدمية الناشئة حول كيفية إعادة بناء اقتصاداتنا أو إعادة تصورها في أعقاب كوفيد. في مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نعتقد أن إطار حقوق الإنسان لديه شيء مهم وفريد لإضافته. تقليدياً، كان المدافعون عن حقوق الإنسان أفضل في توثيق الخطأ، بدلاً من اقتراح طرق جريئة وجديدة للمضي قدماً. نحن الآن نحاول كسر هذا القالب مع رؤيتنا لـ **"اقتصاد قائم على الحقوق"**: اقتصاد يتمثل هدفه الأساسي في ضمان الظروف المادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لجميع الناس للعيش بكرامة على كوكب مزدهر. إنها رؤية مصممة لتعزيز، لا استبدال، الرؤى البديلة الموجودة القائمة على العدالة الاقتصادية والاجتماعية، مبنية على الإيمان بأن حقوق الإنسان يمكن أن تساعد في الإقناع والتحليل والمحاسبة. لقد أوضحت الجائحة بشكل قاس أن هذا التحول ضروري؛ ويجب على المدافعين اغتنام الفرصة لإثبات وجود بديل للوضع الراهن.

تريد معرفة المزيد؟



إليك مزيد من المصادر حول هذا العدد من السلسلة:

• **تعافي الحقوق:** عبارة عن مجموعة من أوراق موجزة تترجم مبادئ حقوق الإنسان إلى توصيات سياسية ملموسة لتحويل النظام الاقتصادي في أعقاب كوفيد-19 والتي أعدت بشكل تشاركي بين عدد كبير من المؤسسات المتخصصة في مختلف القضايا ذات الصلة. وتشمل الأوراق الموجزة قضايا مثل التزام الحكومات باستثمار "أقصى الموارد المتاحة" في حقوق الإنسان، والتدابير الضريبية التصاعدية، وتمويل الديون، والمساواة بين الجنسين، ومزيد من الأمور الأخرى ذات صلة.

• **سلسلة مدونة مواجهة كوفيد:** هي مساحة لشركائنا وحلفائنا في سياقات وطنية مختلفة - من اسكتلندا، إلى أوغندا، إلى البرازيل- لمشاركة كيفية استجاباتهم للتداعيات الاقتصادية للجائحة، وما التحديات والفرص التي يرونها ممكنة عندما نحاول التذرع بحقوق الإنسان لتحويل نظامنا الاقتصادي إلى الأبد.

• **المحادثات المجتمعية:** التغيير لن يحدث ما لم تتضافر حركات مختلفة تناضل من أجل الحقوق والعدالة. لذا قمنا باختبار أشكال وتنسيقات جديدة لإثارة المحادثات والتفاعل أونلاين، وجمع أكثر من ٥٠ شريكاً وحليفاً. والنتائج؟ رؤى قيمة حول التحديات المشتركة لبناء تعافي عادل من كوفيد-19.

• **تحرير الحيز المالي:** مقال بقلم إجناسيو سايز حول كيفية حاجة البلدان الأكثر ثراءً والمؤسسات المالية الدولية إلى رفع الحواجز التي تفرضها سياسات الديون والضرائب على الحيز المالي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل كضرورة عالمية للصحة العامة وحقوق الإنسان الملزمة التزم.

• **الاقتصاد القائم على الحقوق:** تقرير يسأل فيه مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة كريستيان أيد: كيف سيبدو الأمر لو أن لدينا اقتصاد قائم على حقوق الإنسان؟ في هذه الرؤية الأولية لاقتصاد قائم على الحقوق، حجتنا في هذا أن الهدف الأساسي من هذا النهج هو ضمان الظروف المادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لجميع الناس للعيش بكرامة على كوكب مزدهر.

• **الاقتصاد وحقوق الإنسان في جنوب إفريقيا أثناء الوباء:**

سلسلة تعاونية بين معهد العدالة الاقتصادية و **CESR** و **SECTION27** ، حيث يمكنك استكشاف الصلة بين الاقتصاد وحقوق الإنسان خلال COVID-19 في جنوب إفريقيا. تغطي أوراق الحقائق موضوعات رئيسية مثل الميزانية ، والبطالة والضعف ، والحماية الاجتماعية ، والدين العام.